الشكل (٦)المستجيبون حسب متابعتهم لأعمال المجلس الحالي و فئات قادة الرأي العام

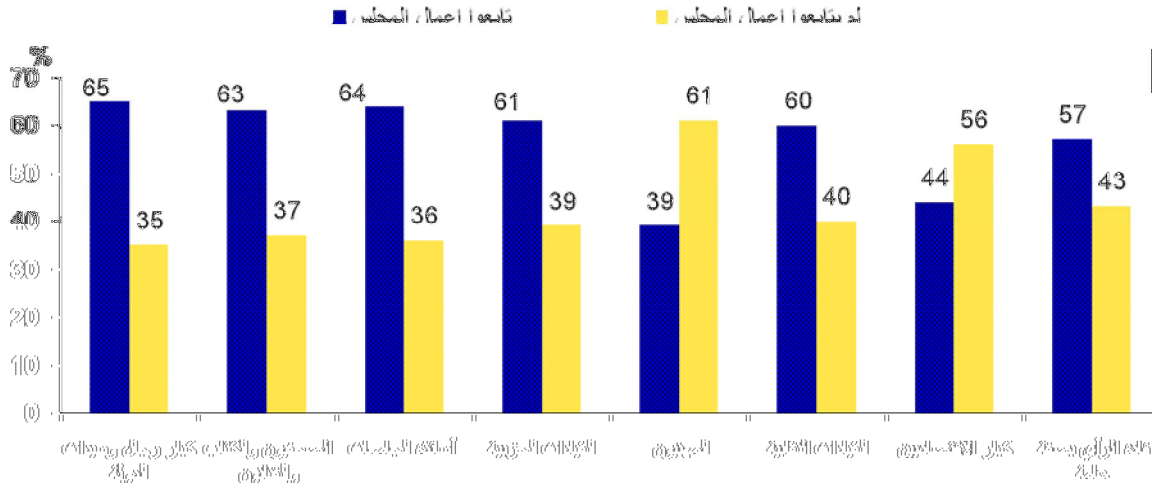

- التواصل بين نواب المجلس و المواطنين

لقد قيم المستجيبون من قادة الرأي العام أداء مجلس النواب الحالي في ما يتعلق بتواصله مع المواطنين بسلبية، إذ أفاد ٢٦% من المستجيبين بأن تواصل النواب مع الناخبين كان كافيا، وأفاد ٢٩% بأن متابعة أعضاء مجلس النواب لقضايا ومشكلات الدائرة الانتخابية كانت كافية، و٣٤% أفادوا بكفاية متابعة أعضاء مجلس النواب لقضايا الوطن الأساسية. والملفت للانتباه أن نسبة المستجيبين من قادة الرأي العام الذين أفادوا بأن متابعة أعضاء مجلس النواب للواجبات الاجتماعية كانت كافية هي ٦٤%. أي أن قادة الرأي العام قيمت نواب المجلس بالنجاح في موضوع متابعة الواجبات الاجتماعية، وعدم النجاح في متابعة قضايا الوطن، والدائرة الانتخابية، والتواصل مع الناخبين.

الشكل (٧) تقييم المستجيبين لتواصل أعضاء مجلس النواب مع المواطنين

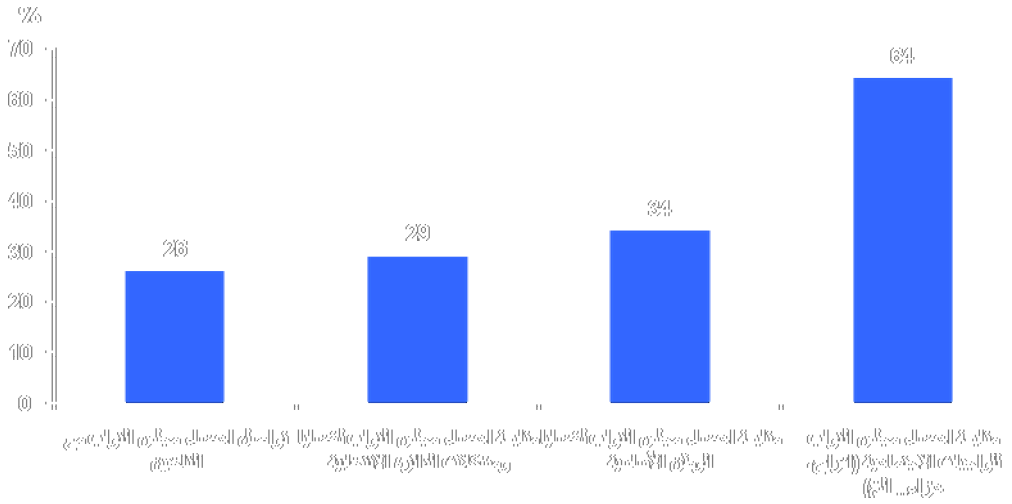

الخلاصة

إن قادة الرأي العام في الأردن يعبرون عن فئات من المجتمع لها القدرة على التأثير في الرأي العام الأردني من خلال ما يمتلكونه من وسائل اتصال مباشرة، إضافة إلي قدرتهم على التأثير من خلال مكانتهم الاجتماعية والاقتصادية والسياسية والثقافية. كما أن المواطنين في الأردن يتابعون آراء هذه الفئات من المجتمع بحكم خبرتهم، وتأهيلهم، وبحكم مواقعهم المتباينة. إن قادة الرأي يمثلون فئات اجتماعية يتطلع المواطنون إلى آرائهم باعتبار أنهم ذوو خبرة، وأن مصادر معلوماتهم أوسع وأشمل من مصادر غيرهم من المواطنين، إضافة إلى أن فئات قادة الرأي هي من أكثر الفئات انخراطاً في النشاط السياسي والأكثر اهتماماً في المحافظة على الأطر السياسية الشرعية والدستورية. ولذا فالوقوف على تقييم أداء المجلس من جانب قادة الرأي ذو أهمية بالغة، وهو مؤشر ذو دلالة أيضاً.

لقد أظهرت نتائج الاستطلاع أن تقييم عينة قادة الرأي العام لأداء المجلس الحالي منذ انتخابه وإلى الآن، كان تقييماً سلبياً. فقد أفادت أكثرية عينة قادة الرأي بأنها غير راضية عن أداء المجلس بصفة عامة. كما أن أكثرية المستجيبين عبروا عن أن المجلس لم يقم بوظائفه الدستورية من تشريع ورقابة وتمثيل. وتوافقت أكثرية المستجيبين على أن هذا المجلس لم يكن له دور في التعامل مع موضوعات ذات أهمية في الأردن مثل: تعزيز الحريات ومحاربة الفساد والخصخصة.....الخ. فيما قيمت نسبة محددة حوالي خمس المستجيبين دور المجلس في التعامل مع هذه القضايا بالإيجابي.

إن أكثرية عينة قادة الرأي العام ترى أن المجلس الحالي لا يتمتع بالاستقلالية عن السلطة التنفيذية. كما قيم قادة الرأي أيضاً تواصل النواب مع مواطني دوائرهم بالسلبي، وعارض أكثريتهم الامتيازات التي يحصل عليها النواب أو يمكن الحصول عليها. واعتقدت أغلبية المستجيبين أن مثل هذه الامتيازات تساهم في فقدان المجلس لاستقلاليته.

يعكس هذا التقييم السلبي لأداء مجلس النواب الحالي نفسه في مجموعة من المؤشرات المهمة: أولها: فقدان هذا المجلس لسمته التمثيلية للمواطنين، ومن ثم عدم مبالاة قادة الرأي به من ناحية وعدم الشعور بضرورة الدفاع عنه بوصفه واحداً في